حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية
ISSN: 1112-7880 EISSN: 2602-5361
المجلد 19/العـدد 1 (جوان 2025)، ص397- 420

الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإقليمية

تعزيزا للأمن المجتمعي الجزائري –منطقة الساحل الإفريقي – نموذجا

Security mécanismes to combat régional illégal immigration To enfance Algerian community security - the African Sahel region - as a model

محمد بن سعدة*[1]

[1]جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، bensaada.mohamed@univ-alger3.dz

تاريخ الإيداع: 2025/02/23 تاريخ القبول: 2025/04/23 تاريخ النشر: 2025/06/01

ملخص:

تهدف الدراسة لتحليل الآليات الأمنية الجزائرية وفق مقاربة أمنية لحماية أمنها المجتمعي إمام إفرازات ظاهرة الهجرة غير الشرعية مع التأكيد إن هذه الآليات ليست متناقضة مع المقاربة الإنسانية بل الهدف هو احتواء الظاهرة والتقليل من السيلان البشري المتأتي من منطقة الساحل الإفريقي . سوف تستعرض العلاقة بين الهجرة وارتفاع التهديدات الموجهة للأمن المجتمعي ، أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة الظاهرة وتداعياتها إن الهجرة غير الشرعية تهديد للأمن المجتمعي القائم على الهوية واللغة والثقافة والدين.

كلمات مفتاحيه: *الآليات الأمنية ، الهجرة غير الشرعية الإقليمية ، الأمن المجتمعي ، منطقة الساحل الإفريقي*

Abstract:

The study aims to analyze the Algerian security mechanisms according to a security approach to protect its societal security in the face of the repercussions of the phenomenon of illegal immigration, while emphasizing that these mechanisms are not in contradiction with the humanitarian approach, but rather the goal is to contain the phenomenon and reduce the human flow coming from the African Sahel region. It will review the relationship between Immigration and the rise of threats to community security. The most important results reached through studying the phenomenon and its repercussions are that illegal immigration is a threat to community security based on identity, language, culture and religion.

* المؤلف المرسل: محمد بن سعدة، الإيميل : bensaada.mohamed@univ-alger3.dz

***Keywords**: security mechanisms, regional illegal immigration, community security, the African Sahel region*

– مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية موضوعا معقدا نظرا لكونه مرتبط بالأزمات الإنسانية وبالإنسان في دول العالم الثالث التي نجد فيها حكما تقوده الدولة الفاشلة العاجزة عن تحقيق متطلبات العيش الكريم ومستلزمات الأمن الإنساني والمجتمعي نظير ما تعانيه من مشاكل في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى العرقية واللغوية والدينية ،كلها دوافع رئيسية للتفكير في الهجرة والبحث عن الموطن الآمن. كما تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة طرد ،وهي في نفس الوقت منطقة آهلة بتعداد سكاني كبير يعاني نصف شعوبها من صعوبات حادة في مداومة العيش نظرا للظروف القاهرة في شتى مناحي الحياة وانعدام الأمن وتفشي الجماعات الإرهابية إلى جانب الحروب الأهلية بسبب التباينات الثقافية والتنوع العرقي والثني ، تشهد نزاعات واعتداءات سافرة على المدنيين العزل مما جعل كثيرا من شعوب هذا الإقليم يلجئون إلى الرحال واللجوء إلى ما وراء الحدود في مظاهر تشوبها الحاجة والعوز والفقر وانعدام متطلبات العيش الكريم .

لقد شكلت الأوضاع المزرية للمواطن الإفريقي في إقليم الساحل ضغطا نفسيا كبيرا مما جعلته تواقا للمغادرة وترك المكان ،خصوصا بعدما أدرك هذا المواطن حجم تخلفه مقارنة بالصور التي يراها يوميا عبر شبكات التواصل الاجتماعي وما أحدثته تأثيرات الصورة الوهمية ،بحيث صار الناجون في أوروبا أو المقيمون في شمال إفريقيا يتداولون صور حياتهم بإقامتهم الجديدة فتحولت تلك الصورة في ذهن المتلقي إلى وهم دافع ألي بناء حلم يحتم القيام اتصالات مع جماعات تهريب البشر والدفع لهم لتحقيق الرحلة ، وبذلك تحول الفعل من فرد إلى جماعة إلى القبيلة بأكملها.

أمام هذه العوامل الطاردة لم تجد شعوب منطقة الساحل الإفريقي إلا الجزائر بحيث تدفقت على الحدود الجزائرية في الجنوب والجنوب الشرقي قبائل بأكملها ، هذه القبائل حملت معها عاداتها وتقاليدها وأساليب عيشها غير آبهة برد فعل المجتمع المضيف، إذ مارست أمامه وبحرية كل ثقافاتها غير متخلية عن جزء منها ومن أهم أساليب حياتهم الدعارة والجنس غير المنظم وغير الصحي وكذا ترويج المخدرات والتسول والبطالة ونتيجة لهذا التدفق الكبير للمهاجرين غير الشرعيين نشأ على الدولة الجزائرية ضغط كبير لان هؤلاء المهاجرين باتوا

يشكلون وضعا صعبا أمام السياسة الجزائرية الرافضة لهذا المظهر غير القانوني إذ كيف يمكن للدولة الجزائرية السماح بنزول إفراد وجماعات وقبائل على أراضيها سواء طلبا للجوء أو عبورا على التراب الجزائري للوصول إلى الفردوس المفقود هناك في أروب وراء ضفة الحوض الأبيض المتوسط ثم تعجز عن مواجهة هذه الظاهرة من خلال إدارتها والسيطرة عليها.

وعليه وخوفا منها على أمنها المجتمعي وسعيا منها لتعزيز تماسك شعبها لجأت الجزائر إلى اعتماد المقاربة الأمنية من خلال استحداث آليات أمنية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية النابعة من إقليم منطقة الساحل الإفريقي الذي عانت دوله الحروب الأهلية وشح الموارد الطبيعية التدهور الصحي والمعيشي ،وهكذا صارت الجزائر إمام تحديات فرضتها الظاهرة على أمنها الوطني وأمنها المجتمعي وإلى جانب هذه الآليات طالبت الجزائر أيضا بضرورة استحداث تنمية مستدامة في الساحل الإفريقي عملا بالمثل القائل " لا تقتل البعوض ولكن اردم المستنقع" لأن هؤلاء المهاجرين ورغم طردهم وإعادتهم إلى بلدانهم أو تهجيرهم قسرا إلا أن الهجرة بقيت مستمرة ولم تتمكن الجزائر من بلوغ 0 مهاجر ، لأن الأوضاع الطاردة لازالت قائمة و الرافد المغذي للهجرة مازال قائما .

أولت الجزائر إلى جانب ذلك أهمية للدور الذي تلعبه الجماعات المنظمة لتهريب والاتجار بالبشر ، لأنها تعمل على تهجير الأفارقة والوصول بهم إلى شمال إفريقيا عبر رحلة في وسط الصحراء من خلال استحداث علاقة طردية إيجابية بين جماعات تهريب البشر وبين المهاجرين لأنه بدون جماعات تهريب البشر تبدو مهمة الرحلة شبه مستحيلة ولقد أشارت الإحصائيات إلى أعداد القتلى الذين لقوا حتفهم أثناء عبورهم الصحراء لأنها مغامرة ليست مضمونة النتائج مما أتاح لجماعات التهريب فرصة كبيرة في الثراء الفاحش والسريع ، وعليه فان الآليات الأمنية سعت إلى محاصرة جماعات التهريب القادرة على الإفلات من هذه الآليات وفرض منطقها والعمل على تجفيف الظاهرة لأنها مورد خصب للجماعات الإرهابية وهذا ما يجعل دور الجزائر استراتيجي أكثر منه تكتيكي ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

إشكالية البحث :

ماهية الآليات الأمنية التي استحدثتها الجزائر وفقا للمقاربة الأمنية من اجل تعزيز أمنها المجتمعي ؟ وهل نجحت الجزائر في احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟ وعليه فإلى أي

مدى أسهمت الآليات الأمنية المستحدثة في تعزيز الأمن المجتمعي وما طبيعة التحديات الجديدة التي باتت تفرضها شبكات تهريب البشر والاتجار بهم على فعالية هذه الآليات في السياقين الوطني والدولي

فرضيات البحث :

-الآليات الأمنية ضرورية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومكافحة جماعات تهريب البشر.

-كلما كان هناك تدفق بشري غير شرعي كلما تفاقمت التهديدات ضد الأمن المجتمعي الجزائري .

-إذا كانت الدولة الجزائرية استحدثت آليات أمنية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتعزيز الأمن المجتمعي فإنها كذلك تؤمن بالحق الإنساني للمهاجر من خلال التوطين وحق العودة .

أهداف البحث:

-توضيح ماهية الهجرة غير الشرعية الإقليمية المتدفقة من منطقة الساحل الإفريقي

-التأكيد على دور الجماعات المتاجرة بالبشر والمهربة له من الساحل الإفريقي إلى الشمال

-معرفة مكونات الأمن المجتمعي الجزائري ومدى سعي الجزائر لتعزيز هذا الأمن والمحافظة عليه

-معرفة الآليات الأمنية للحفاظ على الأمن المجتمعي ومواجهة تهديدات الظاهرة

-رؤية نقدية للسياسات الأمنية الجزائرية من خلال تحليل هذه الآليات

منهج البحث :تم الاعتماد في هذا البحث على **المنهج الوصفي التحليلي** في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية المتدفقة من إقليم منطقة الساحل الإفريقي ، وعلاقة هذه الظاهرة بالأمن المجتمعي الجزائري التي كانت سببا دافعا للجزائر من اجل تبني المقاربة الأمنية لاحتواء الظاهرة وسد السيلان البشري المتأتي من هذا الإقليم المنهار سياسيا وامنيا واقتصاديا ، والاستعانة كذلك على **المنهج التاريخي** لمعرفة تطور الظاهرة وتحولها من فعل مشروع في الماضي من خلال السماح للإفريقي بالهجرة إلى اروبا من اجل بناء الاقتصاد الأوروبي إلى تحول هذا الفعل إلى فعل غير مشروع خصوصا بعد أمننة الظاهرة بعد إحداث 11 سبتمبر 2001 حيث باتت ظاهرة غير مشروعة ولا يمكن إلا الاستعانة بالمنهج التاريخي لدعمنا بالأدلة والشواهد على سلسلة التغيرات في تحليل الفعل وتصوره.

تقسيمات الدراسة :

1-الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية الإقليمية وعلاقتها باللجوء

2-أسباب الهجرة غير الشرعية الإقليمية المنطلقة من الساحل الإفريقي

3-ماهية الأمن المجتمعي الجزائري وعلاقته بمفهوم الأمننة

4-اثأر الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري والآليات الأمنية للمكافحة

1-الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية الإقليمية وعلاقتها باللجوء

1.1-الهجرة :

1.1.1-مفهوم الهجرة :

تكتسب دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية ومعرفة آثارها أهمية كبيرة للجزائر باعتبارها دولة عبور للمهاجرين الإقليميين أو دولة مقصد لهؤلاء وبات لزاما معرفة كل الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة التي نتجت عنها انعكاسات وإشكاليات على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في الجزائر.

الباحث في مفهوم الظاهرة التي بين أيدينا يجد بان لها ارتباط بالمحل الذي تنطلق منه أو تبتغي الوصول إليه لذلك فهي تختلف باختلاف المحل الذي تتولد أو تمسه أو تبلغه الظاهرة، فالمحل الذي تنطلق منه الظاهرة نطلق عليه دول المنشى والمحل الذي تمسه الظاهرة نطلق عليه دول العبور أو المرور والمحل الذي تستقر فيه الظاهرة نطلق عليه دول الوصول أو الاستقرار وعليه فهناك تعريفات كثيرة جدا لهذه الظاهرة وهي تعريفات مختلفة فيما بينها كثيرا إذ جاء في لسان العرب تعريف الهجرة على أنها الخروج من ارض إلى ارض والهجرة بضادها الوصل ويقال هجرت الشيء أي أغفلته وتركته.[1]

كما إن علماء الديموغرافيا يرون في الهجرة أنها عبارة عن حركة أو تحرك أي شكل من أشكال التحرك الدولي الذي يضم بين طياته تنوعا كبيرا من أنماط هذا التحرك البشري وبالتالي فان الهجرة هي صنف جزئي من التصنيف العام لحركة الهجرة .[2]

أما علماء الاجتماع فهم على عكس رؤية علماء الديموغرافيا بحيث يرون أن الهجرة هي نوع من تبديل للأحوال الاجتماعية من خلال الانتقال من مجتمع محلي الى مجتمع محلي

جديد يقع خارج الحدود الوطنية السابقة مع اندماج المهاجر في ثقافة المجتمع المحلي الجديد والتخلي عن كافة الروابط الأصلية للمجتمع المحلي السابق .[3]

نستنتج من خلال هذين التعريفين لعلماء الاجتماع والديموغرافيا إن الهجرة حق مكفول لكل أفراد الإنسانية في إطار فعل الحركة أو الانتقال المشروع للجميع وبدون استثناء ودون التعرض للمنع أو الطرد ، أي إن الإنسانية تشترك في قيم الالتقاء عن طريق الانتقال العفوي أو المقصود كالانتقال من اجل السياحة أو العلاج أو الدراسة أو العمل أو الهروب من أوضاع معينة.

2.1.1-مفهوم الهجرة غير الشرعية :

مع التطور الذي شهد الإنسانية والحضارات التي عرفتها ثم الانتقال إلى النظام الجديد مع معاهدة ويستفاليا عام 1648 وظهرت بذلك الدولة القومية التي اتسمت بمحددات معروفة تتمثل في الرقعة الجغرافية والحدود والسيادة واللغة والهوية والقومية ثم ظهور القانون الدولي الذي ألزم جميع المهاجرين المنتقلين من دول المنشى إلى دول المقصد بإظهار جواز السفر وتأشيرة الدخول والتصريح أو السماح بالدخول إلى ارض البلد المضيف وبالتالي صار هناك فقه سياسي جديد للانتقال بين الأراضي ، وصارت الدول ترى في كل وافد لا يحمل إذنا بالدخول أو جوازا أو وثائق تثبت شرعية دخوله يصنف في زمرة المهاجرين غير الشرعيين ومن هنا قامت منظمة الهجرة الدولية بتعريف الهجرة غير الشرعية بأنها التنقل العابر للحدود الدولية أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة .[4]

كما تناول فقهاء القانون ظاهرة الهجرة غير الشرعية كمفهوم بارز في بحوثهم وتأصيلاتهم بحيث لم يركزوا على الفعل وإنما ركزوا على الوسيلة وتساءلوا حولها هل هي وسيلة مشروعة أو غير مشروعة؟ هؤلاء الفقهاء لم يروا في طريقة الدخول أو الخروج من الحدود إشكالا أي لم يهتموا بطريقة مغادرة التراب الوطني والدخول في تراب آخر لان الانتقال كفعل لا يمكن وصفه بغير المشروع فالانتقال حق أنساني مارسه الإنسان منذ وجوده على الأرض واجتماعه مع بني جنسه، وعليه صارت المسالة مرتبطة أساسا بوسيلة المغادرة ووسيلة الدخول للبلد المضيف .[5]

وعند الحديث عن الجزائر نجد أن الإحصائيات الصادرة عن مراكز أمنية تابعة لشرطة الحدود الجزائرية أو تابعة لفرق الدرك الوطني وحراس الحدود إن هؤلاء المهاجرين يتميزون بملامح عديدة :إذ هم من كلا الجنسين رجال ونساء ، ومن كل الأعمار من الصبيان إلى الشباب إلى الكهول والشيوخ ، يعانون من الإمراض والأوبئة والتخلف جلهم لا يملكون مستويات علمية مقبولة ، لا يملكون حرف بأيديهم ماعدا حرفة التسول في الشوارع ،

كما تجدر الإشارة إن هؤلاء المهاجرين الأفارقة ينتقلون ليس بمحض إرادتهم وإنما لدوافع كثيرة ومختلفة منها ماهر سياسي وما هو اقتصادي وماهر اجتماعي ودوافع أخرى لا حصر لها بسبب طبيعة الدولة الإفريقية الفاشلة والتي عجزت عن توفير متطلبات الحياة الكريمة لهؤلاء الدليل إن كثير من الأفارقة المهاجرين غير شرعيين دخلوا تراب الجزائر دون الحصول على إذنها ، لكن نظرا لطبيعة هؤلاء المهاجرين أنهم لاجئون فارون من الحروب الأهلية كالنزاع الذي حدث في النيجر ومالي ، وكذا شح الموارد بسبب موجات الجفاف التي ضربت دول الساحل الإفريقي وكذا الحروب الأهلية لا يتم النظر إليهم كمجرمين .

2.1- علاقة الهجرة غير الشرعية باللجوء :

ما يجعل المقاربات الأمنية المطبقة لمكافحة الهجرة غير الشرعية تأخذ حصة الأسد من النقد هو عدم قدرتها التمييز بين المهاجر اللاجئ والمهاجر غير الشرعي ، لذلك دعي كثيرون من المهتمين بشان ظاهرة الهجرة غير الشرعية صانعي القرار في دول الوصول أو دول العبور إن يأخذوا في حسابات استراتيجياتهم قبل إرساء معالم الآليات الأمنية في الميدان إن يحددوا أولا منهج عمل يكون في ضوئه التفريق بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي لان هناك حقيقة مهاجر غير شرعي يبحث عن قوت يومه أو عن حياة أفضل لكن أيضا هناك اللاجئ الذي اخرج من موطنه عنوة أو فر بدينه أو معتقده أو بهويته الاجتماعية من الأخر الذي استخدم ضده قوة السلاح محاولة منه تطهيره وإبادته فلم يجد أمامه سوى النزوح إلى داخل حدود دول الجوار. لذلك لم تتملل اتفاقية جنيف للاجئين تحديد مصطلح اللاجئ في القانون الدولي بحيث عرفته بما يلي " هو الذي غادر موطنه عنوة بسبب الاضطهاد العرقي أو الديني أو انتمائه الاجتماعي، ولا يستطيع العودة إلى بلده الذي يحمل جنسيته لأن الطرف الأخر يترصد بالتطهير والإبادة الجماعية ".[6]

نستنتج من هذا أن المهاجر غير الشرعي يختلف عن اللاجئ، وعليه فإنه من الضروري لأي بلد يستضيف بداخل حدوده مهاجرين أن يتحرّى عن طبيعتهم ودوافعهم الحقيقية والوقوف على الأسباب الدافعة لخوض رحلة مجهولة في الصحراء الكبرى .

2- أسباب الهجرة غير الشرعية الإقليمية المنطلقة من الساحل الإفريقي:

حسب كل الوثائق والمعلومات والتحليلات الصادرة من المهتمين بالدراسات الإفريقية يؤكدون على نظرة الجزائر الإيجابية للوافدين إليها من الأفارقة وعليه فانه رغم الآليات الأمنية المستحدثة من طرف القوات الأمنية الجزائرية إلا إن هذا لم ينسي الجزائر تضامن الدول الإفريقية معها أيام الثورة ، فكل الدول الإفريقية كانت ملجأ للثوار الجزائريين الذين وجدوا الترحاب من سكان إفريقيا ومساندتهم للثورة ، لذلك ورغم التحديات الراهنة التي باتت تفرضها الهجرة غير الشرعية على الجزائر خصوصا لما تكشف ظاهرة الهجرة عن نفسها وتوضح مدى ارتباطها بجريمة تهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر أو بالجماعات الإرهابية كجماعة بوكر حرام وجماعة القاعدة وما إحداث تيقنت ورين عنا ببعيد ، إلا إن الجزائر لم تنسى أصدقائها الأفارقة القدامى ولم تتعامل معهم في يوم من الأيام من منطلق عنصري أو تمييزي إلا لمجابهة تحديات الأمن المجتمعي.

كذلك يمكن النظر إلى الدولة الجزائرية أنها ليست دولة براغماتية كالدول الأوروبية في علاقاتها الدولية مع إفريقيا ، بحيث يشهد التاريخ والوثائق التاريخية إن الأوروبيين في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية سمحوا للأفارقة بالهجرة من اجل الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة والبخسة الثمن لبناء الاقتصاد الأوروبي المنهار بسبب الحرب العالمية الثانية ، لكن بمجرد اكتفاء اروبا وبلوغها مرحلة من الرفاهية طالبت بضرورة انتهاج سياسة بناء الجدران وإقامة الحواجز بينها وبين إفريقيا التي نهبت خيراتها على أيدي الاستعمار الأوروبي بتواطؤ من بعض النخب الإفريقية التي استفادت من التبعية لأوروبا ، وصارت تخشى على أمنها من التدفق الإفريقي .

الجزائر لم تبني بينها وبين إفريقيا جدران ، رغم إن هناك كثير من المحللين السياسيين ونظرا للانعكاسات السلبية التي خلفتها الهجرة غير الشرعية دعوا في قنواتهم الخاصة أو في بعض الفضائيات الدولية إلى ضرورة بناء جدران بين الجزائر وبين الدول الإفريقية وعدم

السماح بهجرة الأفارقة وضرورة تحقيق 0 مهاجر ، لكن صانع القرار الجزائري وفي مختلف المراحل التاريخية وحتى في عز الأزمة الأمنية التي عصفت بأمن الجزائر في سنوات التسعينات إلا انه واحتراما لالتزاماته الدولية حافظ على هامش كبير مكن الإفريقيين من تحقيق أمنهم الإنساني خصوصا لما اللاجئين .

وبالتالي يمكن إن نؤكد إن كل البحوث والدراسات السابقة التي أجريت حول الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية تتفق جميعا حول أسباب واحدة لكن الاختلاف يكون في تصنيف هذه الأسباب فهناك دراسات تصنف الأسباب حسب واقع الدول وهناك دول لها واقع طارد ودول أخرى لها واقع جاذب .[7]

1.2- الأسباب الاقتصادية:

-ضعف الدخل الفردي للمواطن الإفريقي وانعدام الأمل في حدوث تنمية وإنشاء مناصب عمل
-انعدام كل أسباب التنمية والسياسات الاقتصادية الرامية للخروج من التخلف
-الاعتماد على الريع سواء الزراعة أو الصناعات التحويلية
-انعدام بيئة استثمارية مناسبة مشجعة للمستثمرين الأجانب بسبب تردي الأوضاع
-عدم وجود بني تحتية كالطرقات والمعابر والجسور الحديثة وشبكة مواصلات عصرية.
-انعدام رؤوس الأموال وعجز الشعوب الإفريقية عن القيام بعمليات البناء الاقتصادي.
-فشل السياسات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية بسبب النزاعات الأهلية .
-حصول المواطن الإفريقي على صورة إعلامية حول معيشة الفرد الأوروبي وما يحيا من رفاهية
-المقارنة بين الوضع المعيشي للإفريقي مع وضع الإفريقي المهاجر في شمال إفريقيا أو أوروبا .

2.2 – الأسباب السياسية :

-انعدام الحكم الديمقراطي وغياب الحكم الراشد وعدم الاعتراف بالشفافية في تسيير الدولة.
-نخب إفريقية تابعة وخادمة لمصالح الخارج وعلى رأسها الدول الاستعمارية التقليدية.
-الحروب الأهلية والإثنية والعقدية وكذا حروب التباينات الاجتماعية وممارسات الاضطهاد .
-الإبادات الجماعية التي تمارسها بعض القوى ضد الشعوب المستضعفة والمدنيين.

-الزج بالناس في السجون والمعتقلات بدون محاكمات والتهجير القسري لهم.

-الممارسات الديكتاتورية وانعدام حرية التعبير أو التشكيل الحزبي والنقابات.

3.2- الأسباب المناخية والبيئية :

- درجات حرارة المرتفعة

-الجفاف ونقص الموارد الطبيعية

-موت الماشية بسبب انعدام الكلأ والماء الشروب

-الاحتباس الحراري.

-قلة تساقط الأمطار

-انتشار الأمراض الخطيرة بسبب ارتفاع درجات الحرارة وخصوصا الأمراض المعدية.

4.2- الأسباب الشخصية المتعلقة بالمهاجر:

-تغيير البيئة المعيشية والتحول من حياة بائسة إلى حياة كريمة.

-تأمين معيشة خالية من الفقر واللاأمن والحصول على خدمات تعليمية وصحية راقية .

-اكتساب مهارات وحرف جيدة في دول الوصول.

-جني أجور ومداخيل مالية وإرسالها إلى الأهل العاجزين عن الهجرة واغتنائهم .

-الحصول على أصدقاء ومعارف جدد يطور بهم حياته وينتقل من حياة التخلف إلى حياة التقدم .

-مساهمة المهاجر في نمو اقتصاد الدولة المضيفة من خلال ما يقدمه لها من جهود

نستنتج من هذه الأسباب إن الهجرة غير الشرعية خيار إجباري لكثير من المهاجرين الذين فروا بأرواحهم من الاعتداءات والاضطهاد والتطهير العرقي وهروبا من الفقر والمجاعات والبحث عن الحياة الكريمة

3- ماهية الأمن المجتمعي الجزائري وعلاقته بمفهوم الأمننة

1.3- مفهوم الأمن المجتمعي :

1.1.3 - مفهوم الأمن : الأمن هو الطمأنينة وغياب التهديد قال الله تعالى " الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش، وحسب لسان العرب لابن منظور : الأمن هو الأمان

والأمانة ، وأمنت فأنا آمن، وآمنت غيري وهو ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر ، والإيمان بمعنى التصديق وضده التكذيب.[8]

إذا الأمن هو شعور يخالج وجدان الإنسان ولا يمكن لمسه ، لذلك هو شيء معنوي وليس مادي ونستنتج من ذلك إن الأمن هو انتفاء كلي لأي تهديدات ، لان وجود أي تهديد يمكن إن يجعل هذا الشعور يتنافى مع الشعور بالطمأنينة ، مثل غياب الطعام تهديد بالجوع ووجود سلاح عدو مشهر في الوجه غياب للسكينة ، ولقد تطور مفهوم الأمن حسب الحقب الزمنية إذ كان متعلقا بالدول حسب المدرسة الواقعية وان الدول لها الحق في اكتساب القوة لضمان أمنها القومي ومواجهة كل التهديدات الصلبة لكن بعدما وضعت الحرب الباردة أوزارها ظهرت مدرسة كوبنهاغن التي نقلت مفهوم الأمن من المستوى التقليدي المرتبط فقط بأمن الدولة والذي تعد القوة وسيلته الأولى إلى مستوى اعلي وهو امن المجتمع بحيث إن نهاية الحرب الباردة دفعت إلى ظهور تهديدات جديدة لا تماثلية غير معتمدة على القوة الصلبة والانتقال في موضوع القوة إلى مفهوم القوة الذكية والقوة الناعمة .

وبالتالي أصبح الأمن الصلب في مواجهة هذه التهديدات اللاتماثلية والتي أعقبت نهاية الحرب الباردة التي تركزت على التهديدات الصلبة المبنية على السلاح النووي ،السباق نحو التسلح القواعد العسكرية ،تعزيز الجيوش ،لكن بعد الحرب الباردة صارت التهديدات لا تستخدم الساحات المكشوفة ولا تعتمد على التحام الجيوش مع بعضها البعض كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وكذا التهريب فهذه كلها باتت تهديدات لأمن الدول كما إن مفهوم الأمن تأثر كثيرا بالمدرسة البنائية التي جعلت الفرد هو محور الأمن وليس الدولة وان حماية الهوية صار سابقا لحماية السيادة .[9]

2.1.3 - مفهوم الأمن المجتمعي :جاء مفهوم الأمن المجتمعي كنقد في صلب الدراسات الأمنية الجديدة للمنظار الواقعي الذي ركز فقط على الدولة واعتبرها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وان مهمتها هي الحفاظ على بقائها ، لكن مدرسة كوبنهاغن بريادة باري بوزان ومقاربة أولي ويفر التي تعمقت أكثر في نقد طرح بوزان حول قطاعات الأمن أعطت الأهمية لمتغير جديد هو المجتمع متأثرة بمفاهيم المدرسة البنائية التي اعتبرت بان دور الدولة لا يجب إن ينحصر فقط في حماية سيادتها وإنما يجب إن تعمل أيضا على حماية مجتمعها ويبقى أول من ارسي

دعائم مفهوم الأمن المجتمعي هو باري بوزان الذي يعد عمدة فكر مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية الجديدة ، كما اعتبر إن مهمة الدولة ليست منحصرة في حماية سيادتها باستخدام القوة الصلبة وإنما هناك أيضا قطاع مهم يجب حمايته والذي يجب إن يكون ضمن أولويات جدول إعمال الأمن الوطني هو الأمن المجتمعي بحيث إن هذا القطاع إلى جانب بقية القطاعات الأربعة بما فيها القطاع العسكري والسياسي والاقتصادي والبيئي هي إبعاد الأمن الشامل. كما اعتبر باري بوزان إن الأمن المجتمعي " هو القدرة على المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات ". [10]

نفهم من هذا الطرح إن القطاع المجتمعي باتت تنشا عنه تهديدات لا تماثلية قادرة على زعزعة الأمن المجتمعي الذي يمكن إن يمس الأمن الوطني ، وان أهم مقومات الأمن المجتمعي هي الثقافة الوطنية واللغة والهوية والتاريخ والعادات والتقاليد ودور العبادات والدليل على إن الأمن المجتمعي صار قطاعا هاما للأمن هو النماذج الدولاتية التي تفككت في اروبا وعلى رأسها يوغسلافيا وكثير من الدول الأوروبية بأسباب هويات جديدة انفصلت عن الدولة وطالبت بالحكم الذاتي وكان لها ذلك بمساعدات في إطار العلاقات الدولية تجسيدا للمبدأ الأممي " حق التدخل الإنساني لحماية الأقليات " إذ إن هذا الحق تم تسييسه فلم نسمع يوما تدخلا إنسانيا في الأراضي الفلسطينية وما يحصل من إبادات في ارض غزة .

وبالتالي فان الدولة ورغم امتلاكها الحق في اكتساب القوة وإعطاء شرعية لها لكن هل يمكنها إن تحتكر العنف وممارسته؟ الدليل إن هناك عنف تمارسه الهويات والجماعات مثلما يحدث في أسيا والشرق الأوسط وإفريقيا وحتى أوروبا الشرقية وبالتالي فان التهديد المجتمعي أصبح يواجه جميع الدول بلا استثناء لذلك فان الدولة عندما تساهم في دعم امن مواطنيها وجعلهم يشعرون بالسكينة والاطمئنان فان ذلك سوف يدعم وحدة المجتمع وسيكون الجميع فعالين في إرساء معالم الدولة القوية البعيدة عن الاختلال والمتناحرات وعليه فان الأمن المجتمعي هو تركيز الدولة على الفرد وفقا للنظرية البنائية التي جعلت الفرد هو محور الأمن ، وبالتالي إيجاد فرد آمن يعني إيجاد دولة قوية ومزدهرة والعكس صحيح كما يحدث في كثير من الدول الإفريقية الفاشلة التي انهارت بسبب فشلها في حماية أمنها المجتمعي والذي كان سببا في انهيار الدول. إذا المجتمع هو البرميل الحامل لكل الاختلافات في الهوية والاختلافات الثقافية المندمجة بداخله والمتفاعلة ، إما الدولة فهي الإطار الكبير الذي يحمي هذا التفاعل ويمنعه من

الخروج من داخل البرميل ، لكن إذا طفح الخلاف للخارج وانحازت الدولة إلى أحد من هؤلاء الفصائل وصارت طرفا داخل اللعبة فان الدولة ستفشل في حماية أمنها وستكون النتيجة هي التفكك.

من جانب آخر يمكن كذلك التركيز على الدولة في حماية الأمن المجتمعي من التهديدات غير التقليدية وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية لان هذه الهجرة قادرة على تغيير تركيبة المجتمع خصوصا لما نجد إن المهاجر يحمل معه ثقافته ودينه وتقاليده وعاداته إلى البلد المستقبل ، ثم يعجز عن الاندماج في البلد المضيف وهكذا تتشكل داخل تراب الدولة أقلية وهذا فقط بسبب الهجرة غير الشرعية لذلك فان الدول تسعى لحماية أمنها المجتمعي من خلال تبني المقاربة الأمنية واستحداث آليات أمنية لمواجهة السيلان البشري على الحدود .

أيضا إلى جانب دور الدولة في حماية أمنها المجتمعي يجب أيضا إن يكون هناك طرف ثاني يلعب دورا متميزا و يعمل وفق منظور تشاركي إلى جانب مؤسسات الدولة إلا وهو المجتمع المدني المكون من الأكاديميين والمثقفين ومختلف الهويات المتماسكة مع بعضها البعض فهؤلاء أيضا دورهم تعزيز الأمن المجتمعي ويكونون تدعيما لما تقوم بت الدولة إثناء تبنيها للمقاربة الأمنية واستحداث الآليات الأمنية ويقوم المجتمع بمساندة دولته ويكونان معا في مواجهة تهديد واحد بدون تناقض في وجهات النظر وهذا ما ركز عليه أولي ويفر في مقاربته التي انتقد بتا مقاربة باري بوزان الذي اعتبر بان الأمن المجتمعي مجرد قطاع تابع لأمن الدولة في حين أولي ويفر اعتبر بان الأمن المجتمعي له القدرة على مساندة الدولة في الحفاظ معا على بقائهما معا ، أي بقاء الأولى يتوقف على بقاء الثاني والعكس صحيح ولا انفصال بينهما وان كل التهديدات التي تمس الأمن المجتمعي " اللغة ، الهوية ، الثقافة ، الدين ..." تمس امن الدولة ولن يكون هذا الأمن بمنأى عن هذه التهديدات ، وانهيار الأمن المجتمعي سيؤدي لا محالة إلى انهيار الدولة.

نستنتج مما سبق إن تعريف الأمن المجتمعي يختلف باختلاف الدول وتركيبتها وقوتها ضمن إطار العلاقات الدولية، بحيث إن الأمن المجتمعي في الجزائر يختلف عنه في أوروبا، ويختلف عنه في إفريقيا ، لذلك فالأمن المجتمعي في الجزائر هو قطاع حساس يجب الدفاع عنه بآليات أمنية بعيدا عن الاضطهاد باسم الأمن المجتمعي ، عكس ما حدث في أوروبا التي تم فيها توظيف الأمن المجتمعي كغاية وضرورة الدفاع عنها باستخدام القوة الصلبة و استخدام

خطاب الأمننة والقيام بممارسات لا أخلاقية ولا إنسانية ضد المهاجرين الأفارقة دون غيرهم من المهاجرين كالمهاجرين الأوكرانيين الفارين من الحرب الروسية ،لقد تم اضطهاد المهاجرين الأفارقة وعدم تقديم المساعدات لهم في عرض البحر كما فعلت مالتا تجاههم قرب سواحلها وتركتهم يموتون في حين إن القانون الدولي يعاقب على هذه السلوكيات ويجرمها ويعتبر إن الامتناع عن تقديم مساعدات لأشخاص بين الموت والحياة يعد جريمة في حق الإنسانية .

2.3 - مدرسة كوبنهاغن وأمننه الهجرة غير الشرعية الإقليمية:

لقد اعتبرت هذه المدرسة الهجرة غير الشرعية أنها من اكبر التهديدات القادرة على زعزعة وحدة النسيج المجتمعي للدولة المضيفة بحيث هناك احتمالان يمكن أن يصدرا عن الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع المضيف وهما :

-إما إن تنسلخ الجماعات المهاجرة من ثقافتها وهويتها وتذوب وتنصهر في ثقافة البلد المضيف ويكون ذلك الفعل بمثابة قيمة مضافة للمجتمع المضيف وإضافة إيجابية للاقتصاد .

-إما إن ترفض الانسلاخ عن هويتها ولغتها وعاداتها وتقاليدها ، وتعجز عن الاندماج داخل لمجتمع المضيف ، وتنعزل عنه في أماكن معينة ، ثم يزداد عدد هذه الجماعة ديموغرافيا بمرور الزمن ، مما سيؤدي ذلك إلى خلق مجتمع جديد من الوافدين يختلف اختلافا جذريا في لغته وهويته وثقافته عن المجتمع المضيف . وبالتالي ينشا لدينا داخل الدولة الواحدة مجتمعين غير متجانسين ،ثم يدفع ذلك إلى استعلاء المجتمع المضيف على المجتمع الوافد الناشئ الجديد ، ثم تحدث بينهما صدامات بسبب المطالبة بالحقوق ورفضها من النظام القائم مما يدفع بالمجتمع الدولي إلى رفع شعار حق التدخل الإنساني في سيادة الدولة المضيفة وهكذا تتحول الهجرة إلى معضلة حقيقية .

من هنا نستنتج إن الهجرة غير الشرعية يمكن إن تكون اكبر عامل مولد للاختلاف الاثني والعرقي واللغوي داخل المجتمع المضيف واكبر وسيلة للتدخل الأجنبي باسم الحق الإنساني والدفاع عن حقوق الإنسان من طرف المجتمع الدولي المتباينة أهدافه.[11]

نستنتج كذلك مما سبق إن المدرسة تمكنت من إعطاء صورة حقيقية لتهديد امني غير صلب كما كان شائعا قبل نهاية الحرب الباردة ، فالأوضاع في تلك المرحلة كانت مرتكزة فقط على امن الدولة في ظل تخييم نظرية السباق نحو التسلح والردع النووي ، لكن مع انهيار

الاتحاد السوفيتي وتحول العالم الجديد إلى القطبية الأحادية وهيمنة العولمة ومنطق التجارة العالمية والشركات لمتعددة الجنسيات حدث اختلال التوازن بين الشمال المزدهر والجنوب الفقير ، فاندفعت الشعوب الفقيرة ومارست حقها في التنقل الإنساني نحو موقع الثروات كما أشار لذلك الفرد صوفي .

لتصطدم هذه الجماعات النازحة بقوانين جديدة وبجدران عالية وبآليات أمنية وقوانين تجرم المهاجرين الوافدين بطريقة غير شرعية ليتحول المهاجر في خطاب مؤمن إلى تهديد خصوصا بعد تفجيرات 11 09 2001 وما روج له صامويل هانتغتون في كتابه صراع الحضارات الذي خلق نوعا من الفوبيا لدى الرجل الغربي من رجل الجنوب وصور له في مشهد غامض وبدون أدلة واقعية أن تهديد رفاهية الرجل الغربي وحضارته المتطورة سيكون قادما من الجنوب.

1.2.3- مفهوم الأمننة: هو عمل خطابي يحتوي على مفردات لغوية خطابية يمارسه صناع القرار على شعوبهم، يستخدمونه في تعزيز سياساتهم ووجهات نظرهم تجاه مسائل سياسية معينة ، وبالتالي فخطاب الأمننة هو الأسلوب الخطابي الذي يستخدمه المؤمنن تجاه ظاهرة سياسية ما يوجه مفردات الأمننة حول هذه الظاهرة إلى المستهدفين بهذه الظاهرة من الأشخاص المخاطبين بضرورة التجمد الجماعي أو إعطاء الضوء الأخضر والشرعية في مجابهة الظاهرة الموجودة باستخدام القوة الصلبة ضده حتى وان كانت الظاهرة المطروحة ليست ظاهرة متلبسة بلباس القوة المعادية كدولة ما تريد الحرب ضد دولة أخرى أي ليس تهديدا دولاتيا وإنما هو تهديد من نوع آخر كالحرب العالمية ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتلك الخطابات الرنانة التي تكررت فيها مفردة الإرهاب ومواجهة الإرهاب .

بالتالي فان جوهر نظرية الأمننة هو عبارة عن سياسات مؤطرة للأمن القومي للدول وهي من تصميم السياسيين وصناع القرار أي ليست معطى مسلما بت ، بل هي فعل استغلالي من طرف صانع القرار لحدث دولي ما ، يعمل من خلال وفق خطابات كلامية بتصوير هذا الحدث الدولي بأنه أمر تهديدي وجلل وبالغ الخطورة تدفع إلى ضرورة التجنيد الكامل ودق ناقوس الخطر والقيام للمواجهة الكاملة من طرف كل الأطراف المنخرطة داخل المجتمع الدولي.[12]

2.2.3- قراءة نقدية في مسألة أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإقليمية: كثير من الدول الأوربية التي مستها ظاهرة الهجرة قامت بأمننة الظاهرة ولجأت إلى انتهاج آليات خطيرة كلها جعلت حياة المهاجر الإفريقي على المحك من خلال :

-خطابات الأمننة التي استخدمها اليمين المتطرف في أوروبا لغرض انتخابي وللحصول على اكبر قدر من أصوات الناخبين فقط ،

-ممارسات الأمننة الأوروبية وآلياتها الأمنية هي انتهاكات خطيرة وصارخة لحقوق الإنسان .

- إن عدم تقديم المساعدات للمهاجرين في عرض البحر وعدم إسعافهم يعد جريمة إنسانية.

-الجزائر تعاملت مع الظاهرة ليس من منطلق الأمننة أو ممارسة الطرد التعسفي .

-حرصا منها على أمنها المجتمعي قامت الجزائر وللتفرقة بين المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الفارين من الأوضاع المزرية ومن الحروب الأهلية باستحداث آليات أمنية وفق مقاربة أمنية احترمت فيها إنسانية اللاجئين وحاجتهم للعيش الكريم في ظل قوانين وطنية صارمة .

3.3- نموذج اللاجئين الصحراويين في التراب الجزائري :

لم تستخدم الجزائر الخطاب المؤمنن للمستهدفين بالظاهرة رغم السيلان البشري الذي تعرضت له من دول الساحل الإفريقي الذي فشلت فيه دوله عن احتواء شعوبها وعن توفير الماء والغذاء والأمن الصحي ،بل عملت الجزائر على استحداث آليات أمنية للتحكم في الظاهرة ، ودعت إلى جانب ذلك بل وألحت وأصرت على الأطراف الدولية الاهتمام بالقارة السمراء، وتقديم المساعدات اللامشروطة .

ويعتبر اللاجئون من الصحراء خير مثال حول سياسة الجزائر تجاه المهاجرين ونجاح الجزائر في إيوائها لعشرات الآلاف من الصحراويين في مخيمات تندوف لأكثر من 40 سنة أي منذ 1974. [13]

تعتبر مخيمات اللاجئين الصحراويين من أهم المخيمات في العالم من حيث مستوى التنظيم الذاتي وعدم التدخل الخارجي إذ يديرها اللاجئون أنفسهم، ولقد تمكن هؤلاء من إقامة مخيماتهم وتقسيمها إلى 4 مخيمات هي الداخلة وسرده أو العيون وسمرة والصحراء الغربية. ويوجد بهذه المخيمات مقرات رئيسية للمنطقة السادسة العسكرية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .[14]

4- اثأر الهجرة غير الشرعية الإقليمية على الأمن المجتمعي الجزائري والآليات الأمنية للمكافحة

1.4- اثأر ظاهرة الهجرة غير الشرعية الإقليمية على الأمن المجتمعي الجزائري :

-استفحال ظاهرة تسول الأفارقة في المدن الكبرى الجزائرية

-ظهور إحياء إفريقية يعمها الوسخ والفوضى واللاأمن داخل هذه الإحياء

-عدم قدرة هؤلاء المهاجرين على الاندماج في المجتمع الجزائري

-انخراط هؤلاء المهاجرين في مختلف ورشات العمل وبأثمان بخسة مما افقد الكثيرين من الشباب الجزائري فرصة الحصول على وظيفة مادام هؤلاء يقومون بكل شيء وتقريبا بشكل مجاني

-عدم مطالبة هؤلاء المهاجرين بحقوق التامين ضد الحوادث أو التامين على التقاعد

-إمكانية استغلال هؤلاء المهاجرين في إعمال الدعارة والسحر والشعوذة وتزوير العملة الوطنية

-تأثير هؤلاء من خلال ثقافتهم المحلية التي جلبوها معهم في المجتمع الجزائري من خلال استحداث مجتمع جديد بنمط حياة يختلف اختلافا جذريا عن المجتمع المضيف

-الأطفال المولودين بالجزائر وإشكالية اعتبارهم أطفال جزائريين بحكم ارض الميلاد مما يجعل منظمات حقوقية كثيرة تضغط على الجزائر لمنح هؤلاء الجنسية

-التجمع العائلي إذ يعد هذا السلوك الأخر للهجرة إن يدفع إلى تضاعف إعداد المهاجرين ،

-تقاسم هؤلاء المهاجرين لقمة العيش مع الجزائريين الذين تتفشى فيهم ظاهرة البطالة والتسول.

-تفشي ظاهرة السرقة داخل الإحياء وتشكل عصابات مشكلة من أفارقة

2.4- الآليات الأمنية المستحدثة للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية الإقليمية واحتوائها

1.2.4 - حراس الحدود GGF : تعمل هذه المجموعة تحت لواء الدرك الوطني التابع قياديا لوزارة الدفاع الوطني وان من أهداف هذه الإلية هو تامين الحدود البرية الصحراوية شرقا وغربا وجنوبا من خلال استحداث قيادات جهوية لديها نقاط مراقبة موزعة على الشريط الحدودي الذي يتجاوز 7000 كلم طولا من خلال ما تم أتاحت لهذه القيادات الجهوية من عتاد مادي وعناصر بشرية تمكنها من الاضطلاع بكافة المهام الموكلة لها ومن بين أهم هذه المهام

الحد من الهجرة غير الشرعية والحد من التدفقات الإفريقية الإقليمية وتتمثل هذه القيادات الجهوية في :

*القيادة الجهوية لحرس الحدود 80بتمنراست

*القيادة الجهوية لحرس الحدود80 بورقلة

*القيادة الجهوية لحرس الحدود 81 بقسنطينة

*القيادة الجهوية لحرس الحدود 82 بوهران

*القيادة الجهوية لحرس الحدود83 ببشار

3.4- مستقبل الأمن المجتمعي في ظل هذه الآليات الأمنية المستحدثة ضد الهجرة غير الشرعية

لقد تم وضع كل القدرات والإمكانيات بين يدي هذه الوحدات المسلحة من اجل مراقبة الحدود الجزائرية ومراقبة التدفق الإفريقي نحو التراب الجزائري وان عمل هذه الوحدات يتم وفق مخططات للمراقبة باستخدام الطائرات والمروحيات للقيام بعمليات الاستطلاع التام في عرض الصحراء مع إنشاء قواعد مراقبة وأبراج مترامية الأطراف مستخدمين في ذلك الأنظمة المعلوماتية المتطورة مثل المراقبة الإلكترونية المتصلة بالكاميرات على طول الحدود الجزائرية .

خاتمة :

لقد أسفرت هذه الدراسة التي بين أيدينا والتي تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور أمني ومجتمعي عن مجموعة من الخلاصات النظرية والتطبيقية استنادًا إلى تحليل تطوري للظاهرة عبر التاريخ وتفكيك الأدبيات المعرفية التي عالجتها وكذا فحص ديناميات الآليات الأمنية المعتمدة إقليميًا في مواجهتها ولقد تركز الاهتمام الفعلي بوجه خاص على الجزائر باعتبارها دولة محورية في الفضاء الساحلي الإفريقي وفاعلًا مركزيًا في هندسة السياسات الأمنية الإقليمية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المجتمعي.

وبالتالي فلقد أظهرت نتائج البحث أن المقاربات الأمنية المستحدثة سواء تلك التي أطلقتها الجزائر منفردة أو في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لا سيما عبر مبادرات تنسيقية مثل "القيادة العملياتية المشتركة" و"اللجنة الأمنية المشتركة لدول الساحل" قد أسهمت في إضفاء طابع مؤسساتي على عمليات التصدي لشبكات تهريب البشر والاتجار بهم وفي

تقليص هامش تحرك هذه الشبكات ضمن الفضاء الحدودي عبر تطوير قدرات الاستشعار والمراقبة والتبادل ألاستخباراتي ، غير أن فعالية هذه الآليات لا تزال تعاني من جملة من التحديات البنيوية والمعرفية أبرزها الطابع المتحوّل والمتشابك للجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وتزايد حالات التداخل الوظيفي بين شبكات التهريب والتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود إضافة إلى هشاشة البنية المؤسسية والأمنية في بعض دول الجوار مما جعل الحدود الجنوبية للجزائر عرضة لضغوط أمنية مزدوجة في حركية واسعة من التدفق والسيلان البشري وعليه فإن اختزال الظاهرة في بعدها الأمني دون الإحاطة بجذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لن يفرز إلا نوعا من "التحصين الوقائي" غير القادر على إنتاج استجابات شاملة ومستدامة.

لذلك فإن تعزيز الأمن المجتمعي الجزائري في سياق التهديدات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية يتطلب إعادة توجيه الاستراتيجيات الأمنية نحو نماذج أكثر تكاملًا تنطلق من فهم سوسيولوجي معمق لمسببات الهجرة مع التأكيد على أهمية وجود تنسيق إقليمي فعّال لا يقتصر على البعد الأمني بل يشمل مقاربات تنموية وحقوقية ومؤسساتية تسمح بإعادة بناء الثقة بين الفاعلين المحليين والدولة وتُرسّخ مقومات الحوكمة الحدودية الذكية كأداة لحماية الأمن الإنساني والمجتمعي في آنٍ واحد .

النتائج :

- فاعلية نسبية للآليات الأمنية الإقليمية باعتبار إن التعاون الأمني بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي عبر أطر كاللجنة المشتركة لمكافحة الإرهاب والقيادة العملياتية المشتركة ساهم في تقليص بعض أنشطة شبكات تهريب البشر ورفع الجاهزية الاستخباراتية في المناطق الحدودية.

-تحول طبيعة التهديدات من تقليدية إلى غير تقليدية بحيث إن عديد شبكات تهريب البشر والاتجار بهم باتت تعتمد على أنماط جديدة من التنظيم والعمل تتداخل فيها الجريمة المنظمة مع الجماعات المسلحة العابرة للحدود مما عقّد مهمة الأجهزة الأمنية وجعل الظاهرة أكثر استعصاءً على المعالجة التقليدية.

- قصور المقاربة الأمنية الأحادية لان الاعتماد فقط على الحلول الأمنية دون مرافقتها بإصلاحات تنموية ومؤسساتية أو أمننة الظاهرة لا يؤدي إلى معالجة جذرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بل قد يدفع المهاجرين إلى سلوك مسارات أكثر خطورة، ويعزز من مرونة الشبكات غير الشرعية.

- هشاشة البنى المؤسسية في دول الجوار فغياب الدولة أو ضعفها في مناطق الساحل خلق حقيقة فراغًا أمنيًا استغلته الجماعات الإجرامية مشكلة عائقا خطيرا إمام فعالية أي مجهود أمني معزول والذي فاقم بدوره الضغوط اللامتناهية على الحدود الجزائرية الجنوبية.
- ضعف التنسيق التنموي والسياسي لان الدليل على هذه النتيجة المتوصل إليها هو إن كافة الجهود التنموية والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة لا يزال محدودا مما اضعف كليا من فرص المعالجة الشاملة للظاهرة وحال في نهاية المطاف إلى مولد رئيسي للبيئات الطاردة والدافعة للهجرة غير الشرعية.
- تنامي الوعي الأمني المجتمعي بحيث أظهرت كافة المؤشرات المعتمد عليها في الدراسة إلى أن بعض مناطق الجنوب الجزائري بدأت تُظهر درجة من الوعي بخطورة الظاهرة خاصة في ما يتعلق بأهمية المجتمع المدني والتعويل عليها في المساهمة في العملية الاحتوائية للظاهرة .

التوصيات :

-من الضروري عدم مهادنة الظاهرة ومواجهتها بالإستراتيجية الأمنية والمقاربة الإنسانية -تعزيز الآليات الأمنية وتوفير كل المعدات التكنولوجية المتطورة لتخفيف عبئ المواجهة على العناصر الأمنية وعدم إثقال كواهلهم بالمكافحة

-تجنيد المجتمع الجزائري لاحتواء الظاهرة من خلال التبليغ عن المهاجرين وأبعداهم عن الإحياء وعدم التواطؤ معهم أو إيوائهم من خلال الكراء لهم والاستفادة من عائداتهم لان ذلك يعاقب عليه القانون الجزائري

الإحالات والهوامش :

[1]- العربي زروق، *ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها وآليات المواجهة، الطبعة الأولى* ، الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص 20.

[2] - طه الحمادي الحديثي، *جغرافيا السكان*، الطبعة الأولى، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 2000، ص 51.

[3] -عبد الوهاب الكيالي، *موسوعة السياسة*، المجلد 7، الطبعة الخامسة، عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، ص 67.

[4]- **عبدي صونيا وآخرون** .*انعكاسات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي والخارجي للدول* .أعمال المؤتمر الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ألمانيا – برلين، 2019.

[5]- عايد محمود محمد الصباح، *المحكمة الدستورية العليا ودورها في علاج أسباب الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية لأحكامها الصادرة في هذا المجال مع إلقاء الضوء على المواثيق الدولية وبعض الدساتير المقارنة*، القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع (كوميت)، الطبعة الأولى، 21 مارس 2019، ص 221.

[6]- وهاب عبد الرزاق ملا إبراهيم الجبوري، *القانون الدولي العام*، عمَّان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2015، ص 104.

[7]- أمبارك رافع. "واقع الهجرة غير الشرعية: دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار – ضفتي المتوسط أنموذجًا"، *مجلة قضايا معرفية*، المجلد 1، العدد 1، جامعة زيان عاشور الجلفة، 1 يونيو 2018، ص 43

[8]- جمال الدين محمد بن منظور، *لسان العرب*، الجزء 13، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ، ص 21.

[9]- عتيقة كواشي، "مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2، المجلد 12، العدد 02، 12 أفريل 2013، ص 55.

[10]-. حشي محمد، "مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية"، *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، جامعة البليدة 2، العدد 4، 2018، ص 80.

[11]- مليكة هاشمي، "التصورات المفاهيمية للأمن المجتمعي وعناصره الأساسية"، *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*، المجلد 12، العدد 2، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 30 أبريل 2023، ص 75–84.

[12]- عادل عنتر علي، "نظرية الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاغن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، جامعة بني سويف، المجلد 15، العدد 14، 2022، ص 569.

[13]- نفس المرجع السابق ، وهاب عبد الرزاق ملا إبراهيم الجبوري ، ص 106.

[14]- ويكيبيديا، "مخيمات اللاجئين الصحراويين"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 10 أكتوبر 2024،تم الاسترداد في 25 ديسمبر 2024 من https://ar.wikipedia.org/wiki/

المراجع:

ويكيبيديا ا. ا. (2025, مايو 9). مخيمات اللاجئين الصحراويين. استرجع في 4 يناير، 2025, من **https://ar.wikipedia.org/wiki**

- عبديش صونيا وآخرون. (2019). انعكاسات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية على الأمن الداخلي والخارجي للدول. قُدِّم في أعمال المؤتمر الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ألمانيا ، برلين . استرجع من **https://mipa.institute/?p=10984**

- العربي زروق. (2014). ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها وآليات المواجهة. الجزائر : دار ابن النديم للنشر والتوزيع ، ص 70.
- عايد محمود محمد الصباح. (2019). المحكمة الدستورية العليا ودورها في علاج أسباب الهجرة غير الشرعية: دراسة تحليلية لأحكامها الصادرة في. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع ، ص 222.
أمبارك . ر. . (2018). واقع الهجرة غير الشرعية دراسة في المفاهيم والأسباب والآثار– ضفتي المتوسط أنموذجا. مجلة قضايا معرفية, 1(1), 43-65. استرجع في من **https://asjp.cerist.dz/en/article/123050**
- جمال الدين محمد بن منظور، *لسان العرب*، الجزء 13، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله، بيروت: دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.
- وهاب عبد الرزاق ملا إبراهيم الجبوري. (2015). القانون الدولي العام. عامن: دار الرضوان للنشر والتوزيع ، ص 104.
- عتيقة كواشي. (2023). مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, 12(2), 52-62. استرجع في من **https://asjp.cerist.dz/en/article/218187**
- عادل عنتر علي. (2022). نظرية الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاغن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة. مجلة كلية السياسة والاقتصاد, 15(14), 569-570.
- عبد الوهاب الكيالي. (2009). موسوعة السياسة (الطبعة 01, م 07). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع ، ص 67.
- طه الحمادي الحديثي. (2000). جغرافيا السكان. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر ، ص51.
- حشمي محمد. (2017). مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية. المجلة الجزائرية للأمن, 7(04), 80-.
- مليكة هاشمي. (2023). التصورات المفاهيمية للأمن المجتمعي وعناصره الأساسية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية, 12(2), 75-84. استرجع في من **https://asjp.cerist.dz/en/article/218189**

رومنة قائمة المراجع :

al-ʻArabi Zuruq, *Zahirat al-Hijra Ghayr al-Shar'iyya wa An'ikasatiha wa Āliyāt al-Muwājaha*, al-Jazā'ir: Dār Ibn al-Nadīm li-Nashr wa al-Tawzīʻ, 2014, p. 20.

Ṭāhā al-Ḥamādī al-Ḥadīthī, *Jughrafiyā al-Sukkān*, al-Mawṣil: Dār al-Kutub li-al-Ṭibāʻa wa al-Nashr, Ṭabʻa 1, 2000, p. 51.

ʻAbd al-Wahhāb al-Kiyālī, *Mawsūʻat al-Siyāsa*, vol. 7, Ṭabʻa 5, ʻAmman: Dār al-Fāris li-Nashr wa al-Tawzīʻ, 2009, p. 67.

ʻAbdīsh Sūniyā wa Ākhirūn, "Inʻikāsāt al-Jarīma al-Munazthama wa al-Hijra Ghayr al-Sharʻiyya ʻalā al-Amn al-Dākhilī wa al-Khārijī li-al-Duwal," *Aʻmāl al-Muʼtamar al-Duwallī*, al-Markaz al-Dimuqrāṭī al-ʻArabī lil-Dirāsāt al-Istrātījiyya, Germany–Berlin, 2019.

ʻĀyid Maḥmūd Muḥammad al-Ṣabbāḥ, *al-Maḥkama al-Dustūriyya al-ʻUlyā wa Dawruhā fī ʻIlāj Asbāb al-Hijra Ghayr al-Sharʻiyya: Dirāsa Taḥlīliyya li-Aḥkāmihā maʻ Ilqāʼ al-Ḍawʼ ʻalā al-Mawāthīq al-Duwalliyya wa Baʻḍ al-Dusātīr al-Muqārana*, al-Qāhira: al-Miṣriyya lil-Nashr wa al-Tawzīʻ (Kūmīt), Ṭabʻa 1, 21 March 2019, p. 221.

Wihāb ʻAbd al-Razzāq Mullā Ibrāhīm al-Jabūrī, *al-Qānūn al-Duwallī al-ʻĀmm*, ʻAmman: Dār al-Riḍwān li-Nashr wa al-Tawzīʻ, 2015, p. 104.

Rafīʻ Imbārak, "Wāqiʻ al-Hijra Ghayr al-Sharʻiyya: Dirāsa fī al-Mafāhīm wa al-Asbāb wa al-Āthār – Ḍifatay al-Mutawassiṭ Namūdhajan," *Majallat Qadāyā Maʻrifiyya*, Jāmiʻat Ziyān ʻĀshūr al-Julfā, vol. 1, no. 1, 1 June 2018, pp. 43–65.

Ibn Manẓūr, *Lisān al-ʻArab*, vol. 13, taḥqīq ʻAbd Allāh ʻAlī al-Kabīr wa Muḥammad Aḥmad Ḥasab Allāh, Bayrūt: Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-ʻArabī, n.d., p. 21.

ʻAtīqa Kuwāshī, "Mafhūm al-Amn al-Mujtamaʻī ʻalā Ḍawʼ al-Maqārib al-Naẓariyya," *al-Majalla al-Jazāʼiriyya lil-Amn wa al-Tanmiyya*, Jāmiʻat ʻAbd al-Hamīd Mihri – Qusantīna 2, vol. 12, no. 2, 12 April 2013, p. 55.

Ḥashmī Muḥammad, "Madkhal ilā al-Madāris al-Urūbbiyya fī al-Dirāsāt al-Amniyya al-Naqdiyya," *al-Majalla al-Jazāʼiriyya lil-Amn al-Insānī*, Jāmiʻat al-Blīda 2, no. 4, 2018, p. 80.

Malīkah Hāshimī, "al-Tasawwurāt al-Mafhūmiyya lil-Amn al-Mujtamaʻī wa ʻAnāṣiruhā al-Asāsiyya," *al-Majalla al-Jazāʼiriyya lil-Amn wa al-Tanmiyya*, Jāmiʻat Bāṭna 1 al-Ḥāj Liḫḍar, vol. 12, no. 2, 30 April 2023, pp. 75–84.

Wikipedia, "Mukhayyamāt al-Lājī'īn al-Ṣaḥrāwiyyīn," *Wikipedia, al-Mawsūʿa al-Ḥurra*, 10 October 2024, retrieved 10 May 2025, https://ar.wikipedia.org/wiki/مخيمات_اللاجئين_الصحراويين.